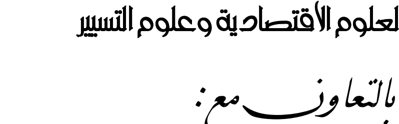


02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير





مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

الأزمة الاقتصادية العالمية
وسياسات مواجهتها فى الدول العربية

من إعداد الباحث:

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد
دبلوم معهد التخطيط القومى
باحث اقتصادى
وزارة التجارة والصناعة المصرية

E.Mail:hossien159@gmail.com

hossien159@yahoo.com

الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها فى الدول العربية

ملخص

مع منتصف شهر سبتمبر من العام 2008 شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929. وانعكست هذه الأزمة التى بدأت مالية ثم تحولت إلى اقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل.ويهدف هذا البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها فى الدول العربية،من خلال:

1. التعرف حقيقة وأبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية.
2. استعراض تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية.
3. التوصية بعدد من السياسات لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لهذه الازمة على الاقتصادات العربية سواء على المستوى القطرى أو القومى.

Abstract

This paper aims to study the policies to address the potential negative effects of the current global financial and economic crisis on Arab economies, through:
1. Identify the causes of this crisis.
2. Review of the consequences of this crisis on the Arab economies.
3. Recommend a number of policies to address the potential negative effects of the crisis on Arab economies, both at the country or national

الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها فى الدول العربية

مقدمة

مع منتصف شهر سبتمبر من العام 2008 شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929. ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان[1] ، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا ،كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقا ماليةً ومؤسساتٍ في أنحاءٍ عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برمته موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم. كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسئولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها والتى تبين أنها كانت تراعي مصالح الدول الدائنة وتفرض شروطها القاسية على الدول النامية الفقيرة لاسترداد ديونها فقط ضاربة عرض الحائط كل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي قد تنجم عن هذه الشروط من فقر وبطالة وتضخم.

مشكلة البحث

لم تنج الاقتصادات العربية من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية التي وصلت في بعضها إلى أكثر من 50% من قيمتها، وضياع جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي أفلست ، كما أنه لا يعرف حتى الآن حجم الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية العربية وهي بلا شك كبيرة وفادحة . كما انعكست هذه الأزمة على أسعار النفط التي هبطت بأكثر من 67% خلال فترة وجيزة (حيث شهد سعر برميل النفط تراجعا حادا لينخفض بأكثر من 100 دولار فى

[1] تم تقريباً تأميم اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية في أمريكا وهما" فريدي ماك" و"فاني ماي"، كما أفلس بنك "ليمان براذرز"، واضطر بنك "ميريل لينش" للقبول بصفقة بيعه لمصلحة "بانك أوف أمريكا" . وتم أيضاً تأميم شركة التأمين "ايه اي جي" لتهتز جراء ذلك كله الأسواق العالمية.

ديسمبر 2008 مقارنة بما كان عليه فى يوليه من نفس العام). مما جعل كثيراً من الدول العربية تعيد النظر في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ومساعداتها المالية .
وبشكل عام فان ما بدأ قبل نهاية عام 2008 والسقوط الكبير للأصول وانخفاض الائتمان في الأسواق المالية، تحوّل إلى انكماش في الاقتصاد العالمي هو من بين أكبر ما شهده العالم في التاريخ الحديث. فمع قيام المستثمرين باستعادة الأصول المُستثمرة خارج بلدانهم وتضييق أوضاع الائتمان، اضطُرّت الشركات في مختلف بلدان ومناطق العالم تخفيض إنتاجها وتأجيل خطط الإنفاق الاستثماري. وفي مواجهة الخسارة غير المسبوقة للثروة وسرعة ضعف أسواق العمل، قام المستهلكون بتخفيض إنفاقهم ولاسيما فيما يتعلق بالسلع المُعمّرة.[1]

ويؤدي الركود الاقتصادي الحالي إلى انتشار أثره المتغلغل في كافة جوانب الاقتصاد العالمي بما يتخطّى الهبوط الشديد في إجمالي الناتج المحلي وفي الإنتاج والتجارة. فأسعار المواد الأولية انخفضت بواقع النصف، مما أسفر عن إطلاق شرارة تحوّلات كبيرة في معدلات التبادل التجاري وأوضاع الحساب الجاري، مع التخفيض السريع لمعدلات التضخّم النقدي المحلي في مختلف بلدان ومناطق العالم. فالضغوط على المالية العامة تتصاعد سريعاً حتى بالنسبة للحكومات التي كانت تتمتّع بفائض في موازناتها في بداية الأزمة المالية– التى تحولت بعد ذلك الى أزمة اقتصادية–وأخذت تظهر فجوات تمويلية كبيرة في ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد كبير من البلدان، التي من المرجّح على نحو متزايد أن تحتاج إلى مساندة كبيرة من مصادر رسمية للحيلولة دون صعوبة وشدة التصحيحات المدفوعة باعتبارات السوق. وبشكل عام لا يعرف حتى الآن الحجم الحقيقي لهذه الأزمة وتداعياتها ،حيث غيرت هذه الأزمة كثيراً من المعادلات والمسلمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي كسعر الفائدة التي هي ركن أساسي من أركانه وعلاجه الذاتي لمشكلاته والعصاة السحرية لتصحيح عثراته وأزماته واستعادة توازنه . **والسؤال المطروح الآن، ماهى أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصادات العربية؟ وما هى أهم السياسات المطلوبة لمواجهة آثار هذه الأزمة في الدول العربية ؟**

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها فى الدول العربية،من خلال:

4. التعرف حقيقة وأبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية.
5. استعراض تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية.
6. التوصية بعدد من السياسات لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لهذه الازمة على الاقتصادات العربية سواء على المستوى القطرى أو القومى.

المبحث الأول
حقيقة وأبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية

تعتبر الأزمة الاقتصادية[2]التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التى يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية،خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال .[1]

---

1 البنك الدولي ،مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 :مستجدات التوقعات،30 مارس/آذار 2009،ص 2

[2] من المفيد الإشارة إلى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي.ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول. والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق.ولا تقتصر الأدلة والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأميركية الحالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي فقط ولكن هناك أدلة وشواهد قوية تتمثل في زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون بأننا لم نشهد الأسوأ بعد.

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي،فيلا حظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم تمثل حوالي 27.4 % في عام ٢٠٠6 [2] أي أن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 4.58 % من سكان العالم فى عام2006[3].وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالي 8.6 % من الصادرات العالمية، أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ 15.6% في عام 2006 .[4]ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، إذ حصلت على 12.7% منها في عام 2007 كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو 15.7% خلال نفس العام.[5] .إضافة إلى ما سبق،فان السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية،، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

ولم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل شملت الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد.[6]

وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن هناك شرطا ضروريا لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح فالقطاع المالي غير مستقر ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تهنأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،متاح فى
www.almethaq.info/news/article590.htm

1 للتفاصيل حول هذه الأزمات راجع:

Barry Eichengreen ,The Global Credit Crisis as History ,*the University of California, Berkeley,* December 2008

– الداوي الشيخ،الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر:الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 14 آذار/ مارس - 2009 ، ص ص 3–8

2 محسوبة من
-World Bank (2008),"World Development Report 2008: Agriculture for Development", Washington D.C,USA,Table4.p341

3 محسوبة من :

-World Bank," World Development Report 2008, Opcit,Table 1.p335

4World Bank, Opcit,Table 5.p343

5 UNCTAD (2008) ,"World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York, Annex table B.1,p253

6 هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي» وبين «الاقتصاد المالي». فأما الاقتصاد العيني «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). «فالأصول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخري هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.أما الاقتصاد العيني فهو يشمل الأدوات المالية التى تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية. وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية علي مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة.ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدي إلي زيادة

1- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس ٢٠٠7 وانفجرت فى سبتمبر 2008 إلا أنهـا بـدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالي ١ %فى منتصف 2003 وقام بتثبيتها حتى منتصف2004 [1]، كما توافرت أعداد كبيرة مـن المسـاكن نتيجـة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع،فقد ارتفعت أسعار العقارات فـي الولايات المتحدة بحوالي 85% خلال الفترة من 1997 إلى 2006 دون تغير يذكر فى المتغيرات الأخـرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال[2].وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصـة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم فـي القطاعـات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبـال الأمـريكيين أفرادًا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًـا لـذلك عمليـات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقاريـة للأفـراد مـن ذوى الـدخول المنخفضة ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانيـة فـي معظـم الأحوال.[3] ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصـة بالارتفـاع

تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول الماليـة ممـا أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخري فإن المؤسسات المالية الوسـيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول علي تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامـة تتمتـع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطـاع المالي بصفة عامة – دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بـدأت بـوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصـدار أنـواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيـداً عما يحدث في الاقتصاد العيني.. . حازم الببلاوي ،الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم ،عن صحيفة " المصري اليوم " المصرية،4 / 10 / 2008 . متاح فى
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241

[1] Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008),p48

[2] Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about,Opcit,p 32

[3] راجع ذلك بالتفصيل فى:

David Greenlaw, and others, Leveraged Losses: Lessons from the Mortgage Market Meltdown†,U.S. Monetary Policy Forum Report No. 2,Rosenberg Institute, Brandeis International Business School and Initiative on Global Markets, University of Chicago Graduate School of Business, 2008

International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

Ismail Sirageldin ,The 2007 Credit Crisis: a Long-term View, ERF Working Paper 454 ,January 2009

بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة .وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.[1]

ومع بداية عام ٢٠٠٦ حدثت حالة من التشبع فى سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25% ، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءًا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي ٩٣ % وفقد أكثر من ٢ مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم .وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة[2]. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات.بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد .فعلى سبيل المثال الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة.[3]

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية(تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم .وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم.ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة وانتشارها يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:-4

---

[1] Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened, opcit,pp3-9

[2] راجع:

Markus K. Brunnermeier,Deciphering the Liquidity and Credit Crunch 2007–2008, *Journal of Economic Perspectives—Volume 23, Number 1—Winter 2009—Pages 77–100*

[3] صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي.متاح فى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

[4] هناك العديد من الدراسات التى تناولت أسباب هذه الأزمة و للتفاصيل راجع :

-International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

-International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy ,October 2008

- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).
– سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص ص 2-10

العامل الأول : عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي أدت الى عمق الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتجاوزها حدود أزمة الرهن العقاري:وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:-

أ- **تزايد الاستهلاك:**يعيش القطاع العائلي في المجتمع الأمريكي على الائتمان، حيث يستهلك شهريا ما يتجاوز ما يمكن أن يشتريه بدخله الجاري؛ فنسبة الاستهلاك للناتج في الولايات المتحدة بلغت 86.6% فى عام 2008 ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، حيث بلغت هذه النسبة 80.4% في حين قلت عن 70% في المتوسط للدول المصنِعة حديثا[1].وفى ظل العجز التجاري الذى تعانى منه الولايات المتحدة منذ عام 1971 حتى وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. فان ذلك يشير إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك. وقد ساهمت أزمة الرهن العقاري بتدهور العجز التجاري الامريكي من خلال توفير الائتمان دون جدارة لتلبية التوسع الهائل في طلب المستهلكين للمساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة.[2]

ب- **عجز الموازنة العامة:** لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث أن إجمالي عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية قد زاد عن سقف 450 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة المالية المنتهية يوم 30 سبتمبر2008، وبارتفاع نسبته حوالي 76 في المائة مقارنة بالعام السابق.ومن الجدير ذكره أن العجز الأمريكي المتفاقم يتميز بصبغة عسكرية في جانب النفقات العامة وبطابع سياسي في جانب الضرائب. ولا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي. ويمكن أن تساهم هذه الخاصية بظهور وتفاقم ما يعرف بالدورات الاقتصادية السياسية في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية من خلال فرض ضغوط للأعلى على أسعار الفوائد مما قد يعمق من أزمة الأسواق المالية ويؤدي بالتالي إلى انخفاضات إضافية في أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى.[3]

ت- **ارتفاع المديونية** التي طالت المستهلكين والحكومات. فقد أصبح الاقتصاد الأمريكي الذي مول إعادة إعمار أوروبا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية المقترض الأول في العالم ، وأصبحت الولايات المتحدة تعاني من العجز المستديم في الموازنة و الميزان التجاري، وحتى قطاع الأسر أصبح يقترض بشراهة حتى انخفض معدل الادخار إلى ما يقرب من الصفر. وقد أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 متجاوزة حاجز 10 تريليون دولار بنهاية أيلول 2008. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني من مشكلة مديونية عامة مزمنة وحادة.. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد فاق إجمالي الديون الخاصة الأمريكية حاجز 40 تريليون دولار خلال العام 2008 بلغ منها حوالي 7 تريليون دولار ديون عقارية مشكلة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وكما سبقت الإشارة أعلاه فان هذه الديون العقارية قد ساهمت مساهمة فاعلة في خلق الأزمة المالية الحالية. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون

-يوسف خليفة اليوسف،الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 358 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ، كانون الأول/ديسمبر2008، ص ص 15-20

-الياس سابا، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها،مجلة المستقبل العربي، العدد 360 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ، شباط/فبراير 2009 ، ص ص 10-16

1 سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٤٢ ،ديسمبر ٢٠٠٨،ص3

2 الجامعة الأردنية، الأزمة المالية الدولية الراهنة: الأسباب والآثار والآفاق،المرصد الاقتصادي،عمان ،أكتوبر 2008،ص2

3 المرجع السابق ص3

دولار. وبذلك يتجاوز إجمالي المديونية الأمريكية حاجز 50 تريليون دولار أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات المديونية هذه إلى وجود مشكلة خطيرة وعميقة في الاقتصاد الأمريكي لم يعد بالإمكان حلها في المدى القصير ولا حتى المتوسط.[1]

ث- **غياب الرقابة المالية الفعالة:** ومع استمرار الانهيارات المالية المتتالية اتضح أن أحد أسباب الأزمة الرئيسة كان في غياب الرقابة الكافية على أعمال بنوك الاستثمار، ووكالات التأمين الخاصة. ناهيك عن الإهمال الجسيم الذي نسب إلى شركات التقييم المالي التي اتحدت مصالحها مع المقرضين، ويرجع غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات الرهن العقاري إلى إلغاء القيود المفروضة على بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية منذ نهاية الثمانينات. ولقد تأكد هذا الفكر في ظل قيادة ألان جرينسبان(والذي اعترف بأنه قد غالي في تقدير قدرة الأسواق على تنظيم نفسها).الذي رأس البنك المركزي الأمريكي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي) معظم سنوات التسعينيات وحتى عام 2006. وفي ظل فكر المحافظين الجدد كان هناك اعتقاد راسخ بقدرة الأسواق الحرة على أن تصحح نفسها بدون الحاجة إلى تدخل حكومي.

ج- **التفريط في أسس الائتمان و انتشار الفساد والاحتيال المالي:**انهالت على بنوك الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن العشرين أموال ضخمة ومازالت نظرا لضخامة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على استيعاب المدخرات الزائدة في الدول التي لديها فوائض، خاصة الأسواق الناشئة كالصين والهند، والاعتقاد في ارتفاع درجة الأمان التي يتمتع بها الاستثمار هناك .وقد دفعت هذه السيولة الزائدة البنوك إلى منح الائتمان بدون التدقيق في توافر الأسس الائتمانية السليمة فيمن يحصل على لقروض .وعندما بدأت ظاهرة عدم القدرة على سداد هذه القروض وجفت السيولة من الجهاز المصرفي، كان من الطبيعي أن تتوقف بعض البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، مما دفعها إلى إعلان إفلاسها وتدخل الدولة لحماية مودعيها.وجدير بالذكر أن منح مثل هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن كله بحسن نية، بل أحاطت به شبهات فساد،خاصة نتيجة لارتباط دخول الإدارة العليا مع ما تحققه تلك البنوك من أرباح على المدى القصير دون ربطها بالمصالح طويلة الأجل للمساهمين .ولا يمكن هنا إغفال الدور السلبي الذي لعبته وكالات تقييم الجدارة الائتمانية التي لم تلتزم بالأسس السليمة في التقييم،وقد شاب تقديراتها عدم الموضوعية.[2] فقد أظهرت الأزمة الأخيرة صورا مختلفة من المضاربات والفساد ، لغياب الوازع الأخلاقي في الأعمال، وكذلك لنشاط الفاسدين في التدليس والغش وراء لافتات من الشفافية والحوكمة. واستغل الفاسدون تعقيدات النظام المالي الجديد وآلياته المعقدة من مشتقات وبيع آجل ، وبيع على المكشوف لتحقيق مآربهم. وامتد الفساد ليشمل بعض القيادات في البنوك وشركات التأمين الكبري الذين حصلوا على عشرات بل مئات الملايين من الدولارات كحوافز ومكافآت مرتبطة بالتوسع في الإقراض. بل نتج عن هذا المحفل الصاخب من المضاربات المالية ظهور عمليات نصب صريح يتم فيها جمع أموال المستثمرين في عمليات وهمية.وما يزال العالم يفاجأ بالكشف عن عمليات احتيال كبيرة على مستوى العالم بين الفينة والأخرى.

ح- **انفجار فقاعة الرهن العقاري :** مع أن بوادر الأزمة قد ظهرت في صيف 2007 مع ضعف السوق العقارية في الولايات المتحدة[3]، إلا أنها لم تلفت الأنظار بقوة إلا في منتصف سبتمبر /

[1] الجامعة الأردنية، الأزمة المالية الدولية الراهنة: الأسباب والآثار والآفاق، مرجع سابق،ص3

[2] وقد تواطأت في الأزمة الحالية شركات التقييم المالي الكبري من أمثال موديز وستاندارد أند بور Moody's and Standard and Poor، التي من المفترض أن تساعد المستثمرين والبنوك على تقييم المخاطر الحقيقية للأوراق المالية في تقييم الأوراق المالية المغطاة بالأصول العقارية مما سهل حصولها على غطاء تأميني مناسب. وهكذا نالت هذه الأوراق إقبال البنوك والمستثمرين. وبالطبع عندما انهار هذا الهرم ، عوقبت البنوك وشركات الرهن، وشركات التأمين، بينما أفلت من العقاب، حتى الآن، شركات التقييم.

[3] راجع ذلك بالتفصيل فى:

أيلول عام 2008 مع إفلاس شركة ليمان برذرز تحت وطأة التزاماتها الناتجة عن ضمان مديونيات عقارية.ويقدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك الأمريكية من الرهونات العقارية وديون الأفراد فقط بما يتراوح بين 450–510 بليون دولار من إجمالي خسائر مرتقبة تصل إلى 945 بليون دولار تشمل الخسائر الناتجة عن انهيار الشركات المقترضة من البنوك.[1]أن نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة في مطلع القرن الماضي كانت 47% وأصبحت هذه النسبة فى عام 2009 اى بعد قرن كامل 68% فقط.ويرى البعض أن سياسة الحكومة الأمريكية في سوق العقار كانت سياسة تدخل مباشر في آلية السوق رغم هدفها النبيل الساعي إلى توفير مساكن للناس. فلم ترتفع ملكية العقار في أمريكا إلا بتدخل من الحكومة الأمريكية في سوق العقار فى أي عملية إقراض، سواء في سوق العقار أو أي سوق أخر ، عمليات الإقراض تتم كالعادة بشكل دقيق للغاية ، حيث يجب تقييم إمكانية كل مقترض على سداد الدين. وقد أنشأت الحكومة الأمريكية سوق رهن عقاري ثانوي يسمى(Subprime) لغرض زيادة الملكية العقارية لمحدودي الدخل، وذلك عن طريق التدخل الحكومي لتبسيط قواعد لإقراض العقاري (Lower Mortgage Lending Standards) ويقصد بذلك أنه لا يعتبر التاريخ الائتماني السيئ مشكلة أو عائقا للإقراض ، و لا ضرورة لتقديم دفعة أولى،والدخل ليس عائق ،إضافة إلى أن نسبة القرض إلى قيمة ا لعقار لا تعتبر مؤشرا مهما . إذاً المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق (Deregulation) كما يفهم الكثيرون وإنما العكس تماما. وعلى ذلك فإن هناك قناعة كافية بأن الأزمة المالية قد تفجرت في سوق الرهن العقاري بسبب تدخل الحكومة الأمريكية المباشر ولسنوات طويلة في شؤون البنوك الخاصة لتسهيل عملية الإقراض للمقترضين ذوي الدخول القليلة بمبالغ كبيرة تفوق قدرتهم على التسديد ،وليس كما يعتقد البعض كان السبب في تسيب القطاع الخاص . وقد ساعدت السياسة النقدية التوسعية في السنوات السابقة في توجيه كثير من الأموال إلى سوق العقار مما ولد فقاعة كبيرة .لقد كان من الأفضل إتباع الحكومة لسياسات تحفز على زيادة دخول و الإنتاجية ورفع مستوى معيشة تلك الفئات لتمكنها من شراء العقارات.[2]

العامل الثانى: ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى الى اساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.ومن هذه الأدوات ما يلى:-

أ- **المشتقات المالية:** ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية. فقد اتجهت أسواق رأس المال إلى ابتكار أدوات تمويلية جديدة تُعرف بالمشتقات أمكن بها تحويل مخاطر الأصول التمويلية مثل السندات العادية وسندات التوريق إلى أدوات قابلة للتسويق في سوق رأس المال.وقد نمت الأصول المالية بشكل كبير منذ نهاية عام 2005 ،حيث تضاعف اجمالى هذه الأصول ليصل إلى حوالى 3.7 مرات الناتج المحلى العالمى بينما نمت المشتقات بضعف ما كانت علية الأصول المالية مما يعنى أنها كانت تعادل حوالى احدى عشر ضعف الناتج العالمى مع انه لم يتم استخدامها إلا من فترة تقترب من ثلاثين عاما [3].ونظرا لأن هذه الأدوات الجديدة لم تكن خاضعة لأي رقابة، فقد زادت عمليات إصدارها زيادة ضارة وتضخمت الأصول

Claudio Borio,The financial turmoil of 2007–?: a preliminary assessment and some policy considerations, BIS Working Papers No 251 Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements,2008,pp3-8

[1] منظمة العمل العربية، تنقل الأيدى العاملة العربية ..الفرص والآمال،مؤتمر العمل العربى،الدورة السادسة والثلاثون، (عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 5 – 12 أبريل / نيسان 2009)،ص 152

[2] وشاح رزاق ،الأزمة المالية الحالية،سلسلة اوراق العمل رقم 0903،المعهد العربى للتخطيط ،الكويت،2009،ص ص 14-19

[3] Marco Onado,The subprime crisis: who pays and what needs fixing , Andrew Felton and Carmen Reinhart , The First Global Financial Crisis of the 21st Century, Centre for Economic Policy Research,June 2008,p121

التمويلية.وعندما تزعزعت المواقف المالية للسندات الخاصة بالتمويل العقاري نتيجة لانخفاض أسعار العقارات،بدأت عملية تفعيل الضمانات المقدمة مقابل تلك المشتقات فحدث تدهور سريع في المواقف المالية لأغلب المؤسسات التمويلية واشتعلت الأزمة الراهنة.[1]

ب- **صناديق التحوط والمضاربات**:شهدت السنوات القليلة الماضية ما يسمى بالابتكارات التمويلية ومن بينها صناديق التحوط .وصندوق التحوط هو صندوق استثمار تقتصر عضويته على عدد قليل من المستثمرين ويسعى نحو اتقاء الخسائر المحتملة بعدة وسائل منها» البيع على المكشوف « وإعادة الشراء والمستقبليات والخيارات .وعادة ما تقوم هذه الصناديق بالاقتراض إلى جانب الأموال الأصلية بحيث تزيد من حجم عملياتها أملا في تحقيق ربح أكبر(الرافعة المالية.) سببته من جفاف السيولة في الجهاز المصرفي هي السبب المباشر الذي أدى إلى انفجار الفقاعة المتضخمة.[2]

العامل الثالث:العامل النفسي، تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة وخاصة المستثمرين والمضاربين بالتوقع حول المستقبل عند اتخاذ قراراتها، وتتأثر توقعاتها بعوامل اقتصادية ونفسية معقدة الأمر الذي يجعلها ذات طبيعة غير منتظمة ولا تستند بالضرورة إلى المنطق أو الرشد الاقتصادي. ويصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة أو توقعات متشائمة. فإذا تفاءل المستثمرون أو المضاربون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ومضارباتهم الآن مما يميل إلى إيجاد مزيد من التوسع وتسارع العجلة الاقتصادية. أما في حالة التشاؤم فيحجمون عن الاستثمار أو إبرام الصفقات مما يؤدي إلى آثار انكماشية مضاعفة. ونظرا للطبيعة المعقدة لهذه التوقعات فان أحدا لا يستطيع التنبؤ باتجاهها. على صعيد الأزمة المالية الحديثة تلعب التوقعات دورا كبيرا وتساهم في تفاقم الأزمة: فانفجار الفقاعة العقارية قد اوجد حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمارات الجديدة أو تقليصها على الأقل، ودفع البنوك إلى الإحجام عن الإقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفا من النقص في السيولة لديها مما ساهم بالضغط للأعلى على معدلات الفوائد وخلق شحا في السيولة. من جهة أخرى فان التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة من الهلع في أوساط الأفراد العاديين والمضاربين ودفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي. ولا مبالغة في القول بأن عدد كبير من المستثمرين قد الثقة في الأسواق ، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة . بل وفقدوا أيضاً ثقتهم في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعّال .إضافة إلى ذلك فان تفاقم العجز التجاري الأمريكي قد عرض الدولار إلى ضغوط قوية أدت إلى إضعافه بشكل ملموس مقابل العملات الدولية الرئيسية. وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار. وعلى هذا الأساس فان أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من

---

[1] يشير مصطلح المشتقات المالية إلى كافة أشكال العقود المالية المبتكرة والتي تقوم أما على أساس أسعار الأسهم stock derivatives أو أسعار الفائدة interest rate or credit derivatives أو أسعار العملات exchange rates derivatives أو أسعار السلع commodity derivatives. ويشمل ذلك العقود الآجلة future والخيارات options وعمليات السواب swaps ...الخ. للتفاصيل راجع : حسين عبدالمطلب الأسرج،"دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر"، رسالة ماجستير ،كلية التجارة،جامعة الزقازيق،مصر 2002

2 كشفت المؤشرات الأخيرة عن خسائر لصناديق التحوط الاستثمارية وغالبيتها أمريكية بلغت850 مليار دولار منذ يوليو الماضي وحتي أوائل العام2009 تشكل50% من الأصول التي كانت تبلغ1,7 تريليون دولار قبل الأزمة مع اتهامها بشكل واضح بالبعد عن الشفافية وتعزيز المضاربات في الأسواق الآجلة التي هي أسواق المشتقات المالية الافتراضية الصانعة للكثير من أزمات العالم في بداية عام2008 والتي تسببت مضارباتها الوهمية في رفع أسعار النفط إلي ما يقرب من150 دولارا للبرميل ومضاعفة أسعار السلع الغذائية والمعادن بمعدلات مجنونة دفعت كل العالم لمعدلات غير مسبوقة في التضخم وهددت بتوسيع مفزع لحلقات الفقر في الدول النامية والغنية علي السواء. مما دفع قادة أوروبا للتأكيد علي ضرورة رقابتها المشددة الي حدود تقارب الوصايا علي نشاطها وأعمالها.أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[2 ـ4]،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44665ـالسنة 133،21 مارس 2009

هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا ،وقد ادى سحب مثل هذه الاستثمارات الى عولمة هذه الأزمة وبشكل سريع في ظل التطور التكنولوجي.

2- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولى أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة .وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠٠٨ وبدايات عام 2009، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية،[1] وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي[2]:

1. **تضرر القطاع المصرفي العالمي**،تعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفى[3] ،فقد أدت إلى خسائر ضخمة وافلاسات فى العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة .فنجد على سبيل المثال أن بنك سيتي جروب، أكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجعت أرباحه الصافية بنحو60 في المائة في الربع الثالث من العام 2007 نتيجة لاضطرابات الرهون العقارية .آما نلاحظ أن بنك بي إن بي باريبا الفرنسي قد أعلن عن تجميد استثمارات بقيمة 1.6 مليار يورو أي ما يعادل 2.2 مليار دولار، عندما وجد البنك أن مخاطر الائتمان العقاري في الولايات المتحدة عالية جدا .من جهته أعلن بنك يو بي اس السويسري في1 أكتوبر أن خسائره تراوحت مابين 600و 800 مليون فرنك بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فضلاً عن خسارته لعدد كبير من آبار موظفيه وقيامه بإلغاء نحو1500 وظيفة لديه[4].

---

1 تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن بنك التنمية الأسيوي إلي أن الخسائر الحقيقية لأزمة الائتمان في عام2008 تبلغ نحو50 تريليون دولار وهي تعادل في قيمتها الناتج الإجمالي العالمي السنوي، وأن أسواق المال قد خسرت28,7 تريليون دولار إضافة إلي9 تريليونات دولار في بدايات العام الحالي، وتقدر خسائر الاقتصادات الأسيوية بنحو9,625 تريليون دولار تمثل105% من الناتج الإجمالي السنوي للقارة وبذلك تتصدر آسيا قمة الخسائر العالمية كنسبة من الناتج الإجمالي،حيث تتراوح الخسائر في باقي قارات العالم بين80% و85% من الناتج الإجمالي وترصد التقديرات أن خسائر دول أمريكا اللاتينية مازالت هي الأقل حيث تبلغ57% فقط من الناتج الإجمالي للقارة بقيمة قدرها2,119 تريليون دولار.. أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[1 من4] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة ،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44658السنة 133،14 مارس 2009.

2 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،الإمارات العربية المتحدة،2009 ،ص 5

3 لمعرفة المزيد عن هذه الأزمات راجع :

Carmen M. Reinhart,Kenneth S. Rogoff,BANKING CRISES: AN EQUAL OPPORTUNITY MENACE,Working Paper 14587,NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH,December 2008 ,pp63-77

4 برغم ضخامة الإنفاق علي خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك في الدول المتقدمة خلال عام2008 فإن أوضاع الكثير من البنوك والمؤسسات المالية ألكبري مازالت سيئة مما يتطلب اعتماد مالية ضخمة إضافية وقد قدمت الإدارة الأمريكية علي سبيل المثال دعما ضخما لمجموعة سيتي جروب المصرفية، ولكن أوضاعها مع بداية العام الحالي تطلبت المزيد من الدعم والتدخل وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين العملاقة آي إيه جي الأمريكية فقد حصلت علي150 مليار دولار في عام2008 واحتاجت خلال الأسبوع الماضي لدعم إضافي بقيمة قدرها30 مليار دولار بعد أن وصلت خسائرها في العام الماضي إلي100 مليار دولار منها خسائر قيمتها61,7 مليار دولار في الربع الأخير فقط من العام الماضي،وعلي نفس المنوال فإن ميزانية عام2008 لرويال بنك اوف سكوتلاند آر. بي. اس البريطاني حققت خسائر قياسية بلغت24,1 مليار جنيه استرليني بالرغم من خطط تملك الحكومة لنمو70% من البنك مما اضطر الحكومة في أوائل الشهر الحالي للاعلان عن برنامج لضمانات من الخسائر بالنسبة للاصول عالية المخاطر التي قدرت قيمتها بنحو325 مليار جنيه استرليني تعادل نحو466 مليار دولار أمريكي، وفي الوقت نفسه فإن بنك اتش اس بي اس

2. **تراجع كبير في قيمة المحافظ والصناديق الاستثمارية بسبب الأزمة،** فنجد على سبيل المثال أن قيمة استثمارات بنك بي إن بي باريبا الفرنسي في الصناديق الاستثمارية قد انخفضت بشكل ملحوظ من 2.075 مليار دولار في 27 يوليو الماضي إلى 1.593مليار دولار في السابع من أغسطس.
3. **تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة** وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات مما اضطرها للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، فنجد على سبيل المثال أن شركة كانتري وأيد فاينانشيال قد أعدت خطة للاستغناء عن 12 ألف موظف من جراء انعكاسات الأزمة.ووصل عدد الباحثين عن عمل الى ما يربو على 7% من قوة العمل في الولايات المتحدة، وهو معدل مرتفع لم يتحقق منذ عام 1974. وتتفاوت تقديرات الاقتصاديين حول عمق الأزمة ومداها الزمني وكذلك معدلات البطالة في الدول المختلفة.[1] ومع تباين التأثير المحتمل للأزمة على مستويات البطالة في الدول المختلفة، فمما لا شك فيه أن تأثير الأزمة الاقتصادية على مستويات التشغيل في العالم سيكون فادحا. ويقدر تقرير منظمة العمل الدولية الصادر فى شهر يناير / كانون الثانى 2009 حول الاتجاهات العالمية للتشغيل أن زيادة عدد المتعطلين عن العمل في العالم قد تتراوح ما بين 30 –50 مليون شخص . ويحذر التقرير من زيادة هذا العدد ليصل إجمالي المتعطلين عن العمل إلى مائتين وثلاثين مليون إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية دون علاج مناسب. وان حجم المشتغلين الفقراء (أقل من 2 دولار للشخص في اليوم) يمكن أن يصل إلى حوالي 1,4 مليار شخص بزيادة قرابة 200 مليون شخص أي ما يمثل حوالي 45% من السكان النشطين الذين يعملون. وينصح التقرير الحكومات بأن تدرج قضية توفير فرص عمل في أولويات خططها الاقتصادية. وتقترح المنظمة الدولية زيادة الاستثمار في الأشغال العامة مثل الطرقات والإسكان كوسيلة للتخفيف من عبء البطالة.[2]
4. **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي** ،ألقت الأزمة الاقاصادية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة[3]، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة

البريطاني والذي يعتبر أكبر البنوك في أوروبا انخفضت أرباحه في عام2008 بنسبة62% بالمقارنة بالعام السابق مما دفع البنك لزيادة رأسماله بمقدار12,5 مليار جنيه استرليني. واضطرت الحكومة البريطانية إلي زيادة مساهمتها في رأسمال مجموعة لويدز المصرفية العملاقة من43% إلي65% وتنفيذ برنامج لضمان خسائر الأصول عالية المخاطر البالغ قيمتها260 مليار جنيه استرليني تعادل370 مليار دولار.وقد واصلت البنوك الأمريكية المتوسطة والصغيرة إعلان إفلاسها في عام2009 ووصل عدد البنوك المفلسة إلي17 بنكا مما دفع قيادات سياسية أمريكية للمطالبة بترك البنوك الكبري المتعثرة تفلس والتوقف عن مساعدتها ودعمها بدلا من تخصيص المزيد من الأموال لإنقاذها .ويكشف جوانب حقيقية هامة من الأزمة المالية الكارثية ما أعلنه البنك الوطني السويسري من أن البنوك السويسرية فقدت خلال عام2008 نحو ربع الأموال المودعة لديها بقيمة قدرها1,2 تريليون دولار لاقدام المودعين علي سحب ودائعهم لمواجهة الأزمة العالمية وخسائرها وتداعياتها... أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[1 من4] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة ،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44658السنة 133،14 مارس 2009

1 وهناك مؤشرات عن30 مليون صيني فقدوا وظائفهم بالفعل وارتفاع معدل البطالة إلي8,1% في أمريكا وما يعنيه من أن هناك12,5 مليون أمريكي عاطلين تماما عن العمل منهم3,6 مليون عاطل خلال الأشهر الستة الأخيرة يضاف إليهم8,6 مليون أمريكي في بطالة جزئية بحكم أنهم يعملون لبعض الوقت فقط وبدوام عمل جزئي ولا يمكنهم الحصول علي وظائف دائمة بحكم تراجع الإنتاج والنشاط وأن هذه النوعية من الأعمال كانت في العام الماضي تضم نحو787 ألفا فقط بما يعنيه من إضافة8 ملايين أمريكي إلي قائمة العمل الجزئي لبعض الوقت وما تعنيه من الانخفاض الكبير في الأجور والدخول وبالتالي القدرة علي الإنفاق ويفرز توجهات البطالة زيادة حالات الإفلاس والمنشآت في أمريكا وتوقفها عن العمل حيث ارتفعت حالات الإفلاس بنسبة31% خلال العام الماضي. أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[1 من4] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة ،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44658السنة 133،14 مارس 2009

2 منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية ..الفرص والآمال ، مرجع سابق،ص 173

3 راجع:

Dirk Willem te Velde The global financial crisis and developing countries, Overseas Development Institute, October 2008

العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي ـــ الذي قادته البلدان النامية ـــ إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.5 % في عام 2008 و 0.9 % في عام 2009. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 % في العام القادم مقابل 7.9 % في عام 2007، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.[1] ومما يدل على شدة هذه الأزمة قام البنك بتعديل هذه التوقعات في ملحق خاص على النحو التالي:-[2]

- من المتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع 1.7 في المائة في العام 2009، وهو أول هبوط يسجّله إنتاج .وهذا يعادل تدهوراً كبيراً بنسبة 2.6 في المائة عن التوقعات السابقة في مطبوعة الآفاق الاقتصادية العالمية.
- وقعت البلدان عالية الدخل في ركود اقتصادي عميق في هذه السنة، مع احتمال انكماش اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع 3 في المائة وانكماش اقتصادات البلدان الأخرى عالية الدخل بواقع 2 في المائة.
- سيهبط إجمالي الناتج المحلي فيما بين البلدان النامية من 5.8 في المائة في العام 2008 إلى 2.1 في المائة (مقابل توقعات سابقة بنمو عند مستوى 4.4 في المائة). وستشهد البلدان النامية في منطقتين هما أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هبوط إجمالي ناتجها المحلي في هذه السنة.
- من المتوقع هبوط حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 6.1 في المائة في العام 2009، مع انكماش أكبر بكثير في حجم تجارة منتجات الصناعات التحويلية.
- من المتوقع بقاء أسعار النفط عند مستوى أدنى بنسبة 50 في المائة من مستويات العام 2008 ، بحيث يبلغ متوسطها 47 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد، أما هبوط أسعار المواد الأولية غير النفطية فمن المتوقع أن يظلّ بنسبة تفوق 30 في المائة.

5. **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية** : أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية،وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين. وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي،وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا.من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء.[3]أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في

---

[1] *للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:.*http://www.worldbank.org/gep2009

[2] البنك الدولي ،مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 : مستجدات التوقعات،30 مارس/آذار 2009،ص ص 2-3

[3] التراجع الحاد في الطلب عالميا وما يعنيه من تراجع الاستهلاك بشكل حاد وتأثيره علي قطاعات الإنتاج والخدمات وعلي حركة التجارة الدولية ومن أبرز الأمثلة علي تراجع الطلب ما يحدث في السوق الأمريكية حيث تراجعت مبيعات قطاع السيارات بنسبة41% في فبراير الماضي وتراجعت في يناير الماضي بنسبة37% وكان تراجع مبيعات الشركات

الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً ، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي ٢١ % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية .على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعًا في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضًا عند 0.5% ، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 3.1%. [1]

6. **تهديد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة** إن ضخامة الإنفاق علي خطط الطوارئ العاجلة تهدد سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وتتسبب في تفاقم مشكلات العجز بالموازنات العامة بكل ضغوطها التضخمية وسلبياتها التنموية حيث ينتظر أن يصل عجز الموازنة الأمريكية مع نهاية سبتمبر القادم لنحو تريليوني دولار وهو ما يصل لنحو أربعة أضعاف عجز الموازنة للسنة المالية السابقة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في فبراير الماضي إلي أن تكلفة خطط الإنقاذ للمؤسسات المالية والبنوك أصبحت بالغة الضخامة وتفوق قدرات الدول وقدرات الموازنات العامة علي الإنفاق حيث بلغت تكلفة خطط إنقاذ القطاع المالي في بريطانيا19,8% من الناتج المحلي الإجمالي وفي النرويج13,8% وفي كندا8,8% وفي أمريكا6,3% وفي هولندا6,2% وفي ألمانيا3,7% وفي فرنسا1,5% وفي ايطاليا1,3% وفي السعودية1,2% وفي سويسرا1,1% كنماذج من دول العالم.[2]

7. **دخول العالم في ركود اقتصادي عميق**:أدت الأزمة الى حدوث ركود اقتصادى ،وللركود الاقتصادي وطبيعته العالمية أثر كبير وسريع على الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان عالية الدخل. فحتى منتصف العام 2008، أدّى استمرار النمو القوي لصادرات المنتجات الرأسمالية والمنتجات العالية التقنية إلى التعويض جزئياً عن تباطؤ الطلب المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث أتاح ذلك النمو الاستثمارات التي شكّلت ركيزة النمو السريع في البلدان النامية. ولكن تلك الأوضاع انعكست حالياً، حيث أخذ انهيار صادرات البلدان العالية الدخل يعزز انكماش الطلب المحلي في تلك البلدان. فالصلات العالمية الوثيقة بين تجارة منتجات الصناعات التحويلية والإنفاق الاستثماري اللازم لمساندة النشاط الاقتصادي تحوّلت حالياً إلى حلقة مفرغة.الاقتصادات المتخصصة بإنتاج السلع الاستثمارية – وبينها اليابان وألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية – هي الأكثر تأثراً بهبوط الإنفاق الاستثماري. علماً بأن الهبوط سريع ومفاجئ على نحو خاص في آسيا. فعلى سبيل المثال، هبط حجم صادرات السلع من اليابان في يناير/كانون الثاني بواقع 40 في المائة عن السنة السابقة. وبلغ حجم الانكماش في الصين 30 في المائة وفي سنغافورة 25 في المائة. وبلغ هبوط الإنتاج الصناعي نِسباً مماثلة في تلك البلدان. وبالاتساق مع تلك الصورة، هبط إجمالي الناتج المحلي في اليابان بنسبة 12.1 في المائة كمعدل سنوي في الربع الرابع من العام 2008 وبواقع 21 في المائة في كوريا و25 في المائة في الصين.ومن المتوقع أن يتناسب تباطؤ نمو اقتصادات البلدان المنخفضة

الأمريكية في المتوسط50% وهو ما يهدد بكارثة حقيقية لقطاع الصناعة وكارثة حقيقية تصب في خانة البطالة الواسعة النطاق حيث تراجعت مبيعات جنرال موتورز بنسبة52,9% وفورد بنسبة44% وكذلك الحال في اليابان الذي دخل اقتصادها مرحلة الانكماش حيث تراجعت مبيعات تويوتا37,3% وهوندا35% ونيسان37,1% في السوق الأمريكية الضخمة الذي كانت مبيعاته تصل لنحو عشرة ملايين سيارة سنويا.. أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[1 من4] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة ،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44658ـــالسنة 133،14 مارس 2009

[1] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها علي الاقتصاد السعودي،مجلس الغرف السعودية،١١ شوال ١٤٢٩ ه /الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ م ،ص ص 4-7

[2] . أسامة غيث، الاقتصاد العالمي من الركود الكبير إلي الكساد العظيم[1 من4] المؤشرات الخطيرة.. والوقائع الكاشفة
،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44658ـــالسنة 133،14 مارس 2009

والمتوسطة الدخل كمجموعة مع تباطؤ اقتصادات البلدان عالية الدخل. فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد بلدان العالم النامية هبوط معدلات نموه من 5.8 في المائة في العام 2008 إلى 2.1 في المائة في العام 2009، وهذا هبوط بنسبة 3.7 في المائة، وهي مماثلة لنسبة الهبوط في اقتصاد البلدان العالية الدخل. فهذا التزامن الشديد في الهبوط لا يمكن تبريره بالصلات التجارية فقط، ولكنه يُبيّن أن الاقتصادات المحلية في البلدان النامية تأثرت على نحو مباشر بالأزمة المالية. فتوقف تدفقات رأس المال وانعكاس اتجاهها وانهيار أسواق الأسهم وبصورة عامة تدهور الأوضاع المالية عواملُ أدت إلى توقف نمو الاستثمار في البلدان النامية، والواقع هو أن الاستثمار في العديد من البلدان النامية آخذ فعلاً في الهبوط بشدة.[1]

المبحث الثاني
تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية
على اقتصاديات الدول العربية

مقدمة

انعكست الأزمة الاقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل لما يلى:[2]

(أ) تعتمد الكثير من الدول العربية على صادرات المواد الخام المعدنية وبالذات البترول والفوسفات، ولقد انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية. وانخفض الطلب العالمي أيضا على صادرات القطن والمنسوجات التى تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات دول وادي النيل وتونس وسوريا.

(ب) تأثرت بعض الدول العربية من تراجع الطلب العقاري وبالذات في دول الخليج العربي، والأردن ومصر.

(ج) تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية مما يهدد عائدات السياحة إلى الدول العربية، ورسوم المرور في الأجواء العربية وفي قناة السويس. وقد سببت أزمة الثقة في المستقبل الاقتصادي انهيارا غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على 55% في عام 2008 في سوق القاهرة وعمان، وبنسبة اكبر في سوق دبي. بينما لم تتأثر كثيرا أسواق تونس والدار البيضاء لأسباب منها قلة نصيب الأجانب في تلك البورصات.

(د) إلي جانب توقعات زيادة البطالة المحلية لانخفاض الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية، من المتوقع كذلك تراجع فرص عمل العمالة العربية في كافة الأسواق المستقبلة للعمالة.

(ه) في ظل الفائدة صفر على الدولار والذى فرض لتمويل الخطط التحفيزية للانتعاش الاقتصادي فان جميع الدول النامية ومنها الدول العربية تشارك في تحمل تكاليفها بقيمة ما تملكه من احتياطيات للنقد الأجنبي، بمعني أن هذه الاحتياطيات خرجت تماما من دائرة الاستثمارات ذات العائد مهما كان بسيطا وقليلا، ويعني أن هذه الاحتياطيات أصبحت عرضة للتآكل في ظل معدلات التضخم العالمية

وفي ظل تقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية، مما يجعلها عرضة للتجميد القسري فعليا في ظل عدم توافر البدائل الآمنة لدي البنوك المركزية للدول العربية ، ويؤدي ذلك واقعيا وعمليا إلي الانتقاص من قيمة المال والانتقاص من حقوق أصحاب هذا المال نتيجة لسياسات نقدية أصدرتها البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبري لمصالحها المباشرة .ولابد أن تصنع الفائدة صفر خللا ضخما للتنمية علي امتداد الدول النامية وتتسبب واقعيا في الإضرار الشديد بالقدرات التنافسية لاقتصادات الدول النامية في مواجهة الاقتصادات المتقدمة في ظل ضخامة التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين

[1] البنك الدولي ،مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 : مستجدات التوقعات،30 مارس/آذار 2009،ص ص 4-5

[2] منظمة العمل العربية، تنقل الأيدي العاملة العربية ..الفرص والآمال،مرجع سابق،،ص 174-175

الأجانب، وهي التزامات تتحمل بفوائد عالية ويتم سداد عائدات مرتفعة مقابلها، سواء كانت التزامات علي القطاع أو حتي التزامات علي الدول في صورة سندات سيادية مطروحة بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية، وهي جميعا لن تستفيد بصورة عامة من الفائدة صفر، وتقدر التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب بنحو5 تريليونات دولار في شكل أوراق مالية وديون مع نهاية عام2007 تمثل نحو40% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، وكانت نسبتها لا تتعدي22% عام2002.[1]

كل هذه العوامل سوف تؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة . وقد تنخفض معدلات النمو الاقتصادي إلى قرابة 3% سنويا خلال الفترة المقبلة وذلك اعتماداً على تقديرات مدروسة من قبل البنك والصندوق الدوليين ، وقد كان هذا المعدل ضعف ذلك فى المتوسط العام فى الفترة الماضية.

ويمكن تصنيف بلدان المنطقة إلى أربع فئات من أجل مناقشة القنوات المحتملة لنقل الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي[2] .

أولا، هناك بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة وعدد قليل من السكان . هذه الفئة هي في أفضل وضع لامتصاص الصدمات الاقتصادية. فقد دخلت هذه البلدان الأزمة في وضع قوي بصورة ممتازة. ويمنحها ذلك مناعة كبيرة ضد التراجع العالمي. وسيأتي أكبر تأثير للأزمة الاقتصادية العالمية في شكل انخفاض أسعار النفط، التي تبقى أكثر العناصر المنفردة أهمية في تحديد الأداء الاقتصادي. وسيرغمها استمرار أسعار النفط في الهبوط على السحب من الاحتياطي المالي وتقليص الاستثمارات. وإذا انخفضت أسعار النفط بدرجة كبيرة فقد ينتكس الأداء الاقتصادي مثلما حدث خلال الصدمات النفطية في السابق. وسينعكس التأثير الأولي على المالية العامة وعلى توظيف العمالة الوافدة .لكن هذا السيناريو ما زال بعيدا .وهنا يجدر الإشارة الى ما يلى:-

- إن صادرات هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر يوليو/تموز عام 2008 إلى حوالي 40 دولارا للبرميل فى نهاية ديسمبر من نفس العام ، أي بانخفاض بنسبة 67%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 ستنخفض مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008.
- أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا. 3ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن

---

[1] .أسامة غيث، التخطيط الشيطاني والقرصنة الاقتصادية العالمية3 ـ4،كارثية الفائدة صفر.. وجنون العبودية الاقتصادية ،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44581ـالسنة 133،27 ديسمبر 2008

[2] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:22078653~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

[3] إن تقارير أصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني أساسا دول الخليج العربي تصل إلي1700 مليار دولار تعادل130% من الناتج المحلي الإجمالي العربي وتشير بعض التقديرات إلي أن أصولها بلغت2.4 تريليون دولار مع نهاية عام2007 ويقدر أن هناك إضافات سنوية للأصول تبلغ210 مليارات دولار وواقع الحال يقول أن الأزمة العالمية أثرت بشكل حاد في أصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من أصولها في أمريكا وأوروبا واسيا، وأن الإيرادات الجديدة التي يمكن إضافتها للأصول لابد وأن تتراجع بشكل جاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي غالبية الموازنات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي أقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط.راجع:

- أسامة غيث في القمة الاقتصادية العربية:الطموحات المنسية والغائبة.. والقرارات المهمة المؤجلة؟،جريدة الأهرام ، السبت، السنة 133-العدد44602،17يناير 2009

-ولمزيد من الصناديق السيادية العربية والجهات التى تمولها راجع:

-ايكارت ورتز،تأثير الأزمة المالية الأمريكية فى بلدان مجلس التعاون،تقرير مركز الخليج للأبحاث،أكتوبر 2008، ص 12

تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة.وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

- أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

ثانيا، هناك البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية والاحتياجات الاجتماعية الكبيرة، لكنها ذات فوائض مالية أقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن هذه البلدان هي من مصدري النفط وذات عوائد نفطية كبيرة إلا أنها ذات كثافة سكانية عالية وتتحمل التزامات اجتماعية كبيرة مما يجعل من الصعب عليها ضبط الإنفاق عند حدوث تراجع اقتصادي. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية بأوضاع مالية وخارجية أضعف من بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. ومن المرجح أن تؤدي هذه الأزمة إلى تسريع وتيرة التراجع في الفائض التجاري لدى هذه الفئة. ويرجح أن تواجه هذه الحكومات تحديات مالية وهي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات الاجتماعية طويلة الأجل مثل البطالة. وربما تتأثر الأسر المعيشية والوظائف مع تدني الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية .

ثالثا، هناك البلدان غير المصدرة للنفط ذات الروابط القوية ببلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، أو التي تعتمد بشدة على المساعدات الخارجية أو على كل منهما. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة وهي في أضعف حال من ناحية الأرصدة المالية والخارجية. ويؤدي الهبوط السريع لأسعار النفط أو استمرار انخفاض أسعاره إلى تعريض هذه البلدان لتقلص شديد في التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية سيجعلها أكثر تعرضا لانخفاض المساعدات الأجنبية. ويرجح أن تتأثر ميزانيات الأسر والحكومات معا. وستظهر على الأرجح ضغوط اجتماعية مع انكماش الحيز المالي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وعودة العمالة المغتربة.ولا شك إن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهى تعتمد في نموها الاقتصادي وحجم ميزانياتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية، وبالتالى سوف تشهد توترا ماليا بسبب الأزمة العالمية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والسعودية .فوفقا لتقديرات محللين مصريين، إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 6 مليارات دولار من رعاياها العاملين في دول الخليج والذين يقدر عددهم بـ 2 مليون، بينما يأتي 60 بالمائة من السياح إلى مصر من دول الخليج..واستفادت سوريا، من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمشق، بينما يتلقى الأردن ما يقارب 2 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، بالإضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصيغة دعم مالي .

رابعا، هناك البلدان ذات التنوع الاقتصادي والروابط التجارية والسياحية القوية بأوروبا. هذه البلدان ستشعر بأكبر تأثير اقتصادي بسبب هبوط الطلب الأوروبي على الواردات والإنفاق السياحي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من أوروبا سوف تتراجع. وسيضيف هذا التأثير القادم من منطقة اليورو إلى قنوات أخرى أقل أهمية ربما تتأثر بها هذه البلدان .وستظهر هذه التأثيرات بشكل مباشر في

–عبد المجيد قدي ،الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ،مؤتمر:الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 14 آذار/ مارس - 2009 .

قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وفي التوظيف ودخل الأسر؛ أما الآثار على المالية العامة والقطـــاع المصـــرفي المحلـــي فســـتظهر فـــي جولـــة ثانيـــة .

المبحث الثالث

سياسات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية فى الدول العربية

واجهت السلطات المعنية فى كل قطر عربى آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة لكن ينقصها التنسيق والموقف الموحد حتى انعقاد قمة الكويت .[1]ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنيـة أو خلايـا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها . وقد بذلت الحكومات جهدا لبث الثقة فى الأسواق وطمأنـة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية للأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقـاذ بعـض المؤسسات المالية أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أو لدعم الاستهلاك أو إدخال تعـديلات فى عمل البورصات العربية أو تعديل فى بعض برامج التنمية .وقد برز خلال الأزمة ووسائل مجابهتها حاجة ماسة إلى الشفافية فى إدارة الاقتصادات الوطنية وأسواق المال فيها أكثر مما هو متوفر حاليا كمـا أن المزيـد من (حوكمة) المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة . والأهم من ذلك إعـادة النظـر فـى خيـارات التنميـة وأولوياتها وفى معايير الاستثمارات للأمان والربحية والاستدامة .. وقد سقطت صروح مالية عالمية لم يكـن يشك فى جدارتها وكفاءتها بأية صورة كما أن الصورة المثالية لشركات التقويم والمراجعة الحسـابية العالميـة اهتزت بل إن الشكوك زعزعت واحدة من أركان النظام الليبرالي وهو الاحتكام إلى سعر الفائدة كمنظم رئيس للأسواق ، وأن الأسواق إذا تركت دون تدخل فهي قادرة لوحدها على تصحيح الخلل فيها ووجدت وسائل عمل تبنتاها المصارف الإسلامية بمزيد من الاهتمام .وتجلت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة فى نتائج قمة الكويت . فقد كانت الأزمة حاضرة بقوة فى هذه القمة وانعكس ذلك على نتائجها . كما اتخذت قمـة الكويـت قرارا بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.2

فإعلان الكويت أكد على :

- إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز من قدرة البلدان العربية على مواجهة الأزمة .
- التوجيه بتشجيع الاستثمار البينى العربى .
- دعم الاقتصاد الحقيقى .
- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية لتسهيل شروط منح قروضـها والمساهمة فى تمويل مشاريع التكامل وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم فى مواجهة التحديات الاجتماعية .

ولعلاج الآثار الإضافية المتوقعة للأزمة العالمية في الدول العربية نقترح ما يلي:

1- سياسات على المستوى القطرى:

---

1 تتخذ أغلب الحكومات إجراءات للتعامل مع مواطن الضعف التي حددتها في اقتصادها. فعلى سبيل المثال، تـدخلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مبكرا لمساندة أنظمتها المصرفية وبورصاتها. وقد فعلت ذلك عن طريق تخفيف السياسات المالية، وتأمين الالتزامات على النظام المصرفي (بما في ذلك من خلال ضمان الودائع)، وأيضا عن طريق ضخ سيولة نقدية جديدة حينما اقتضى الأمر. فعلى سبيل المثال، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطة للإنفاق الاسـتثماري وقدمت أموالا للبنك السعودي للتسليف والادخار لتأمين السلف للأسر منخفضة الدخل. وتعكف الكويت علـى مناقشـة مجموعة إجراءات للمساعدة على استقرار الأوضاع الاقتصادية.كما أعلنت مصر عن مجموعة إجراءات للتحفيز المالي تهدف إلى الاستثمار في البنية التحتية لخلق فرص عمل.وفي الأردن تم وضع ودائع مكفولة بضمانات في البنوك المحلية والإعلان عن برنامج للتحفيز المالي.وأعلنت تونس عن إجراءات لمساندة مؤسسات الأعمـال الصـغيرة والمتوسـطة ولتهيئـــــــــــــة فـــــــــــــرص عمـــــــــــــل.

[2] (قرار : ق . ق : 3 د . ع (1) – ج 4 – 2009/1/20) .

أولا: رفع معدل نمو الاستثمارات و هو ما يتطلب توفير منــاخ جــاذب للاســتثمار[1] يكفــل تحقيــق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تسهم فــى اســتيعاب نسب أعلى من العمالة.
ويجب التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية تقتصر على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتســهيل إجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التى لابد مــن توافرهــا مجتمعة منها:-

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتــة ومســتديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها العولمة المالية.
ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاســتثمار وتعزيــز البيئة الاستثمارية.
ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المســتجدات علــى الســاحتين المحلية والدولية.
ث- تبسيط الإجراءات الإدارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط علــى فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التى تواجه المســتثمر علــى جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.
ج- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر علــى حقوقــه فى المشاريع التى يستثمر فيها،بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.
ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاســتثمار فــى المشاريع التى تضيف إلى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي :و تبدو هناك مجالات واعده فى قطاعي الصــناعة مــن خلال تنويع هيكل القطاع الصناعي وفقاً للمزايا التنافسية مع أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمالــة. و كــذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التى تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم فى تحقيق هــذا الاتجــاه تحقيق التوازن بين كل من سياستي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المســتغلة فى الوطن العربي فرصاً واعده لتحقيق ذلك.

ثالثا:زيادة زيادة حجم الإنفاق الكلي:يتطلب مواجهة الأزمة العمل على رفع مستوي الطلب الكلي ســواء عــن طريق الإنفاق العام أو الخاص. وقد تمثل الأزمة فرصة لاستكمال مشروعات البنيــة الأساســية فــي الــدول العربي. ومازال قطاع المواصلات والنقل العام بين المدن يعاني من تخلف شديد، ولا توجد سكك حديدية بــين المراكز السكانية الكبري في الكثير من الأقطار العربية بالرغم من أنها في العادة أقل وســائل النقــل تكلفــة.

[1] ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروفومترابطة،لمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابيا على فرص نجاح المشروعات الاســتثمارية،وبالتالي علــى حركــة واتجاهــات الاستثمارات،وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونيــة والتنظيمات الإدارية.وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت.إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة،ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر يبعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.من جانب آخر ،يمكن ربــط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريــف البيئــة الاقتصــادية المســتقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي،بأنها تلك التــى تتســم بعجــز طفيــف فــى الموازنــة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التــدفقات العاديــة للمســاعدات الأجنبيــة أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية.والتى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسســات والهيئات.

وأيضا مازالت بعض المدن العربية تعاني من التخمة المرورية نتيجة إهمال مشروعات النقل العام في السنوات الأخيرة.

رابعا: رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها:

تتوقع منظمة العمل العربية أن تسبب الأزمة العالمية تراجعا في مستويات التشغيل في الدول العربية. وتعتقد أن الزيادة في عدد المتعطلين عن العمل قد لايقل عن 3.6 مليون خلال السنتين 2009 – 2010 ، وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية فقط .وتتوقع المنظمة وصول حجم المتعطلين عن العمل فى ظل الأزمة عام 2010 إلى قرابة 22.2 مليون كحد أدنى ، وبذلك يصبح معدل البطالة 17% فى تلك السنة. لكن أعداد المتعطلين عن العمل قد ترتفع عن ذلك إذا لم تتخذ إجراءات خاصة لدعم التشغيل ولتجنب تداعيات الأزمة ولصيانة الاقتصادات العربية من مرحلة الكساد . .[1]

والحقيقة أن تداعيات الأزمة تعمل فى اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءاً **الأول** هو استغناء المؤسسات عن بعض العاملين فيها أو عنهم جميعا عند انهيارها أو نقل مراكز أعمالها . والاتجاه **الثاني** هو تقليل فرص عمل للداخلين الجدد فى سوق العمل .وهنا تأتى أهمية القطاع الخاص ومساعدته على زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل. فقد أثبتت التجربة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في توفير فرص العمل، حيث تولد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل الجديدة فى الدول العربية.ويعنى كل هذا أن البلدان العربية مدعوة لإعطاء أولوية لجهود التشغيل من خلال تفعيل برامج التشغيل فى الدول العربية من جهة ورعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها من جهة أخرى حتى لاتأخذ الأزمة أوصافا جديدة فبعد أن كانت مالية ثم اقتصادية ثم أزمة تشغيل فقد تصبح أزمة فقر واضطراب .ولا تزال هناك مجالات واعده لزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص فى الدول العربية إلا أن ذلك يتطلب زيادة قاعدة المستثمرين من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق التكامل بينها بما يكفل دعم العلاقات الاماميه و الخلفية للقطاع الصناعي و يسهم فى زيادة الطاقات الانتاجيه، و يتطلب ذلك العمل على إزالة جميع العقبات التى تعترض إقامة مثل هذه المشروعات و تحقيق التكامل و التنسيق بين القطاعين العام و الخاص داخل كل دولة عربية من ناحية و من ناحية أخرى تحقيق التنسيق على المستوى العربي بما يكفل استخدام الميزة التنافسية لكل دوله لمصلحة زيادة الناتج و الإنتاجية العربية.ولذلك يجب العمل على[2]:

1. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومى
2. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الأقطار العربية بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشروعات وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشروعات الصغيرة وغيرها.
3. توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات
4. دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في هذا المجال وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

5. توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الانتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.
6. انشاء قواعد لبيانات واحصاءات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل هذه المشروعات وغيرها وتوفير بيئة لتبادل

[1] منظمة العمل العربية، تنقل الأيدى العاملة العربية ..الفرص والآمال،مرجع سابق،ص ص 175– 176

[2] للتفاصيل راجع ،حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية"، سلسلة "دراسات استراتيجية"، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009

هذه المعلومات بصورة منتظمة حيث ان هذا أمر بالغ الأهمية في عملية وضع السياسات الرامية إلـــى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع.

7. تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظـيم الإنتـاج الصـناعى وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة.

2- سياسات مطلوبة على المستوى القومى :

تتطلب مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية إجراءات على المستويات القطرية، والإقليميـة ، والدوليـة . وقد كان من المناسب أن تناولت القمة الاقتصادية العربية مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكـن أن تخفف من أثر الأزمة على الدول العربية، وتساعد في تلافي تكرار تداعياتها السلبية . وفي ذات الوقت فإن أي برنامج مقترح لعلاج الأزمة يساهم في تقوية اللحمة بين الدول العربية وجعل إقتصاداتها أكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعوب ، وبالذات في زيادة الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد العربي ، ورفع مستوي المعيشة. وتأكدت أهمية التضامن العربي لكون الدول العربية معرضة أكثر من غيرها لتقلبـات أسعار صادراتها واعتمادها المتزايد على واردات الغذاء، مع تفاقم أزمة الشح المائي والتخلف التكنولـوجي... هذا إلى جانب ما تعانيه الدول العربية غير النفطية من نقص المدخرات المحلية، وما تواجهه من صعوبات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.ونقترح في هذا المجال السياسات التالية:-

1-ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية بمـا يكفـل تحقيـق الاستغلال الأمثل للموارد العربية

لا شك في أن القطاعات المتأثرة سلبا بالأزمة المالية يمكن أن يقوم الاستثمار العربى البيني بتنشـيطها وخلـق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي.ولابد أن ترتكز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات إنتاجية تحقـق لهـا هـدفها. ويجـب التركيـز علـى دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغـض النظـر عـن طبيعـة النظـام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ فهذه الاستثمارات تعتبر بمثابة محرك لعمليـة التنميـة العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

وإذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجـد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مسـتوى الطموحـات الإنمائيـة العربية.فاجمالى التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفتـرة (95-2007) كما في جدول رقم (2) بلغ نحو 94.6 مليار دولار.ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت مـن 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 14 مليار دولار عام 2007 . وتجدر الإشارة إلى أن هذه التـدفقات قد أخذت اتجاها تصاعديا فى الفترة من عام 2003 حتى عام 2007.وتوضح البيانات تركز هذه التدفقات فى عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باسـتثمارات إجمالية بلغت 40.57 مليار دولار بنسبة 42.9% من الاجمالى خلال الفترة(95-2007)،تليها لبنـان بنحـو 12.13مليار دولار بنسبة 12.8% ثم مصر8.73 مليار دولار بنسبة9.2% من الاجمالى ،تليهـا السـودان بنحـو 8.2مليـار دولار بنسـبة 8.68%،الإمـارات بنحـو 4.67 مليـار دولار بنسـبة4.9 % ،تـونس بنحو4.06مليار دولار بنسبة 4.3% .وقد شكلت هذه الدول الستة نحو 82.88% من اجمـالى الاسـتثمارات العربية خلال الفترة(95-2007).[1]

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمـر الـذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيـق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى.2

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2007 ،الكويت،2008،ص 189

[2] محمود عبد الفضيل،بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية،متاح في
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-:127685410302,frameless.htm

ويلعب العامل السياسي دورا محوريا فى انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية،فارتفاع أو انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة،بما فى ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية،وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على حجم تدفق الاستثمار البيني كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدى أيضا إلى ضعف معدل الاستثمار البينى[1].بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملي سوى في إطار **إستراتيجية** تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. وتنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.وبالمثل يلزم النظر في تفعيل دور أسواق المال العربية في توفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبري عن طريق الربط بينها والسماح بقيد الشركات غير المحلية وبعمليات القيد المشترك.كذلك يلزم تطوير القوانين والمؤسسات الحاكمة لعمل الشركات في الوطن العربي، والأخذ بمبادئ المواطنة العربية، ومقاومة الاحتكار، وقيود التجارة البينية.

ثالثا:تنشيط وسائل تمويل الصادرات: لا شك فى أن الأزمة الاقتصادية الحالية وما تسببت فيه من حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة سواء فى دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو فى آسيا، سيؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات العربية[2] وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون العرب ،بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعى مزيد من التطوير فى جودة المنتج العربي ووضع إستراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد فى هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها.كما ستؤدى إلى ارتفاع كلفة تمويل الصادرات وهنا لابد من السعي عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية و الاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي.[3]

وفى هذا الخصوص نوصى بما يلى:

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص 14

[2] تشترك الدول العربية جميعها في هدف تنمية صادراتها .ويمكن تقسيم الدول العربية ،وفقا لتنوع وطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى:تتميز بتنوع إلى درجة ما في قاعدتها الإنتاجية مع ارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها الإجمالية.وبالتالى تحتاج إلى إزالة القيود أمام منتجاتها،أى أن التركيز في تنمية صادراتها يعتمد إلى حد على تنشيط جانب الطلب.وتضم هذه المجموعة مصر ،المغرب،سوريا،الأردن،تونس.

المجموعة الثانية:تتميز في إنتاج وتصدير النفط.وتضم الدول العربية النفطية:الامارات،البحرين،السعودية،عمان،قطر،الكويت،ليبيا،الجزائر.وتسعى هذه المجموعة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية وبالتالى العمل على تنشيط جانب العرض.

المجموعة الثالثة:تتميز بتخصصها في إنتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية.وتضم الصومال،والسودان،اليمن،موريتانيا،جيبوتى،جزر القمر.وهذه المجموعة تسعى إلى تطوير قاعدتها الإنتاجية وتنويعها،وبالتالى تنشيط جانب العرض.

ويظهر التقسيم السابق أن الاقتصادات العربية تتكامل فيما بينها كمجموعات ولكنها تتنافس داخل كل مجموعة وهذا يعنى أنه يمكن التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على الصادرات العربية إذا تمت تحرير التجارة العربية على المستوى الكلى.فهناك مجموعة ترغب في تنويع قاعدتها الإنتاجية وترغب أخرى في تحرير وتنشيط جانب الطلب.وترغب ثالثة في تنمية قاعدتها الإنتاجية وتنويعها معا.إلا أن اختلاف الأهداف يجعلها تتكامل فيما بينها ولا تتنافس،خاصة إذا ما وضعت في إطار إستراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية،مما يمكن الدول العربية من تحقيق أهدافها التنموية المختلفة ووضعها في إطار تكاملى للمجموعة العربية.

[3] تشير بيانات التقرير الاقتصادى العربى لعام 2008 أن الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام. 2006 ورصدت الدراسات أن الجزء الأكبر من هذه الأصول يتم توظيفه في موجودات بالخارج ولعمليات الإقراض الحكومي وهو ما يحتم إعادة النظر علي مستوي كل دولة وعلي مستوي مجموع الدول العربية لتوظيف هذه الأصول التوظيف الأمثل الذي يخدم التنمية والانتعاش ويوفر علي نطاق أوسع احتياجات التمويل للقطاع الخاص والأفراد ويمكن أن يساهم ذلك من خلال الرؤية التكاملية المشتركة في دعم التجارة البينية والتوسع في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتنامية بالاشتراك مع صناديق التنمية والمؤسسات العربية

1- دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العربية لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على الصادرات قطريا وعربيا.

2- دعوة المؤسسات المالية العربية والوطنية لزيادة دعمها لتمويل وضمان الصادرات.

3- وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات العربية تعتمد على تنشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية من جهة،وتنشيط جانب الطلب إما بتوسيع الأسواق القائمة أو بإيجاد أسواق جديدة من جهة أخرى.وهذا يتطلب إزالة المعوقات التى تحول دون دخول المنتجات العربية إلى هذه الأسواق.

4- دعوة الحكومات العربية للمساعدة فى إيجاد بدائل عن الصادرات التى تأثرت بالأزمة خاصة فى القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات ، وتقديم تسهيلات مناسبة لقطاع السياحة والسفر ، وبذل المزيد من الإجراءات لتشجيع التجارة والسياحة البينيتين العربيتين .

5- متابعة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية من قبل منظمات العمل العربي المشترك على الصادرات العربية من خلال:

- إعداد دراسات معمقة واستشراف للمستقبل القريب .
- ندوات وملتقيات يمثل فيها الفاعلون الاجتماعيون والفاعلون الاقتصاديون .

رابعا:تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية وتبنيها لخطة قومية لاستكمال مشاريع الربط الكهربائي والطرق والبنية الأساسية في الوطن العربي. وكذلك تشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في الوطن العربي. ومن المعروف أن الصناديق السيادية في بعض الدول العربية قد ساهمت في تمويل مشروعات البنية الأساسية في عدد من الدول المتقدمة. ولقد حان الأوان لتوجيه بعض أموال هذه الصناديق إلى المشروعات العربية التي تساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

رابعا: القضاء على جميع العقبات التى تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضا من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا والى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

خامسا: **استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي** :ضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية والزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استنادا إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشتركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. **ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي** من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

- المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

الخاتمة

هدف البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول العربية،وقد توصل الباحث إلى ما يلى:-

1-نتائج البحث:-

1. تعتبر الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية،خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال .

2. أن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأميركي متمثلةً وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة.
- ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.
- العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة . بل وفقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعّال .

3. أن تداعيات هذه الأزمة ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة .وأن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
4. لهذه الأزمة تداعيات عدة على الاقتصادات العربية من خلال اسواق رأس المال واسواق السلع والخدمات وتحويلات العاملين وتدفق الاستثمارات والتشغيل والحصول على التمويل.

2- التوصيات:-

لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة للأزمة على اقتصاديات الدول العربية فإننا نوصى بما يلي:-

أولا: المستوى القطرى:

1- رفع معدل نمو الاستثمارات وتوفير مناخ جاذب للاستثمار .
2-زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقى .

3-زيادة زيادة حجم الإنفاق الكلي

4- تفعيل برامج التشغيل والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ثانيا:على المستوى القومي :

1-ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية بما يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية.

2- تفعيل دور أسواق المال العربية في توفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبري عن طريق الربط بينها والسماح بقيد الشركات غير المحلية وبعمليات القيد المشترك.

3- تطوير القوانين والمؤسسات الحاكمة لعمل الشركات في الوطن العربي، والأخذ بمبادئ المواطنة العربية، ومقاومة الاحتكار، وقيود التجارة البينية.

4-تنشيط وسائل تمويل الصادرات و السعى عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويـــل الصـــادرات العربيـــة والاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصـــرفى العربى.

5-وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات العربية تعتمد على تنشيط عرض المنتجات العربية من خـــلال تنويـــع القاعدة الإنتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية من جهة،وتنشيط جانب الطلـــب إما بتوسيع الأسواق القائمة أو بإيجاد أسواق جديدة من جهة أخرى.وهذا يتطلب إزالة المعوقات التـــى تحـــول دون دخول المنتجات العربية إلى هذه الأسواق.

6- تقديم تسهيلات مناسبة لقطاع السياحة والسفر ، وبذل المزيد من الإجراءات لتشجيع التجـــارة والســـياحة البينيتين العربيتين .

7-تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية .

8- استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي